الأمم المتحدة

S/2016/247

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

في إطار ”عملية فيسبادن“، استضافت الحكومة الألمانية المؤتمر الرابع لتوعية القطاع الصناعي بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في فيسبادن، ألمانيا، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بشأن موضوع ”مشاركة القطاع الخاص في الضوابط التجارية الاستراتيجية: توصيات للعمل بنهج فعالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)“. ونظم المؤتمر الدولي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والمكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات، وبدعم مالي من حكومتي جمهورية كوريا والولايات المتحدة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

فمجلس الأمن شجع صراحة، في قراره ١٩٧٧ (٢٠١١)، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (لجنة القرار ١٥٤٠) على أن تستعين أيضا بالخبرة المتاحة في هذا المجال، بما في ذلك الخبرة المتاحة لدى المجتمع المدني والقطاع الخاص (الفقرة ١٢). وفي هذا السياق، يعد قطاع الصناعة شريكا وطرفا مؤثرا هاما في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وقد أصبحت عملية فيسبادن نموذجا ناجحا. فمؤتمر فيسبادن الرابع مكن المشاركين، وقد فاق عددهم السبعين، من الحكومات ولجنة القرار ١٥٤٠ والشركات والجمعيات الصناعية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، من تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفعالة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا فعالا وشاملا. وعُرضت في هذا السياق المبادرات المتنوعة التي يقوم بها القطاع الخاص الصناعي. واختتم مؤتمر فيسبادن لعام ٢٠١٥ بالتأكيد على أهمية مواصلة إضفاء الطابع الجهوي على ”عملية فيسبادن“ بغية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بنجاح وعلى نطاق عالمي. ويرد مرفقا بهذه الرسالة تقرير موجز عن وقائع المؤتمر (انظر المرفق).

230316 220316 16-04351 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكان القصد من المؤتمر أن يكون أيضا مساهمة فعالة في الاستعراض الشامل الذي ستجريه لجنة القرار ١٥٤٠ في عام ٢٠١٦ من خلال التركيز على الدروس المستفادة في مؤتمرات فيسبادن السابقة وتقديم مقترحات ملموسة. وقد أُعدت لهذا الغرض ثلاث وثائق ختامية تحت مسؤوليتنا: ''العناصر الرئيسية لممارسات الامتثال الفعال في القطاع الصناعي التي ينبغي للشركات أن تعمل بها'' (الضميمة الأولى)، و ''العناصر الرئيسية لتعاون الحكومات وتواصلها بفعالية مع القطاع الصناعي'' (الضميمة الثانية)، و ''الاتجاهات والتحديات الجديدة في مجال الضوابط التجارية الاستراتيجية كما حددها الأوساط الأكاديمية والصناعية'' (الضميمة الثالثة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وتقرير المؤتمر والوثائق الختامية الثلاث على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) هارالد **براون**
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مؤتمر فيسبادن الرابع، ألمانيا، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

مشاركة القطاع الخاص في الضوابط التجارية الاستراتيجية: توصيات للعمل بنهج فعالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مساهمة في الاستعراض الشامل الذي ستجريه في عام ٢٠١٦ اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

موجز تنفيذي

إن القطاع الخاص طرف مؤثر وشريك هام للحكومات في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ذلك أن من واجبه تطبيق القوانين التي تسنها الدول الأعضاء. ولذلك فإن إقامة شراكة فعالة بين الدول والقطاع الخاص الصناعي أمر بالغ الأهمية لإنجاح الجهود الرامية إلى منع الانتشار. وقد شجع مجلس الأمن في قراره ١٩٧٧ (٢٠١١) لجنة القرار ١٥٤٠ على أن تستعين أيضا، وفقا لتقديرها، بالخبرة المتاحة في هذا المجال، بما في ذلك الخبرة المتاحة لدى المجتمع المدني والقطاع الخاص، بموافقة الدولة، حسب الاقتضاء. وتركز عملية فيسبادن على مشاركة القطاع الخاص في السياق المخصوص المشار إليه في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد استضافت العملية حتى الآن أربعة مؤتمرات دولية لتوعية القطاع الصناعي بأحكام القرار ١٥٤٠، من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، وعقدت تلك المؤتمرات في فيسبادن وفرانكفورت بألمانيا. وعقد مؤتمر فيسبادن في العام الماضي تحت عنوان ”مشاركة القطاع الخاص في الضوابط التجارية الاستراتيجية: توصيات للعمل بنهج فعالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)“. وكان القصد من المؤتمر أن يكون مساهمة في الاستعراض الشامل الذي ستجريه في عام ٢٠١٦ لجنة القرار ١٥٤٠ من خلال التركيز على الدروس المستفادة في مؤتمرات فيسبادن السابقة.

ولهذا الغرض، أُعدت ثلاث وثائق ختامية تُقدم إلى لجنة القرار ١٥٤٠ في صيغة مرفقات بهذا التقرير:

- العناصر الرئيسية لممارسات الامتثال الفعال في القطاع الصناعي التي ينبغي للشركات أن تعمل بها

- العناصر الرئيسية لتعاون الحكومات وتواصلها بفعالية مع القطاع الصناعي (من منظور القطاع الصناعي)
- الاتجاهات والتحديات الجديدة في مجال الضوابط التجارية الاستراتيجية كما حددتها الأوساط الأكاديمية والصناعية

وكان القصد الرئيسي من مؤتمر فيسبادن الرابع هو تمكين الشركات والجمعيات الصناعية وغيرها من كيانات القطاع الخاص من تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفعالة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا فعالا وشاملا. وناقش المشاركون بالتفصيل سبل إقامة شبكات وبرامج تشغيلية ضمن القطاع الصناعي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، في شكل مبادرات يتخذها القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، عُرضت خلال مؤتمر فيسبادن لعام ٢٠١٥ ضروب مختلفة من المبادرات التي يقوم بها القطاع الصناعي. وقد أصبحت عملية فيسبادن نموذجا ناجحا، ومبادرة لا يمكن فصلها عما تقوم به لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها والدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية من أعمال لتوعية كيانات القطاع الخاص من القطاعات الصناعية الملائمة لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واختُتم مؤتمر فيسبادن لعام ٢٠١٥ بالتأكيد على أهمية مواصلة عملية فيسبادن وإضفاء الطابع الجهوي عليها بغية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بنجاح وعلى نطاق عالمي. والحكومة الألمانية مستعدة لمواصلة دعم هذه العملية واستضافة أو المشاركة في استضافة المؤتمرات اللاحقة. ومن إنجازات مؤتمر فيسبادن الرابع الالتزام بمواصلة العملية على الصعيد الإقليمي.

وقد أعلنت جمهورية كوريا أنها ستستضيف اجتماعا إقليميا على منوال عملية فيسبادن في سيول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١ - تمهيد

يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى سد أي ثغرة تشريعية أو تنظيمية لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. وفي سياق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وما تلاه من قرارات متابعة، أقر مجلس الأمن أيضا بأهمية مشاركة القطاع الخاص. فالقرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، على وجه الخصوص، يشجع لجنة القرار ١٥٤٠ على أن تستعين، وفقا لتقديرها، بالخبرة المتاحة من عدة مصادر منها القطاع الخاص.

ويفرض القرار التزامات واجبة قانونا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تكون لديها تدابير مناسبة وفعالة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وبأن تقوم بإنفاذ هذه التدابير، بما في ذلك فرض ضوابط على ما يرتبط بتلك الأسلحة من مواد. غير أن الصناعة تظل شريكا حاسما بالنسبة للحكومات في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بفعالية، لأن هذه القوانين وتدابير الرقابة موجهة إلى الصناعة، بما في ذلك القطاع الخاص. ولذلك، من الأهمية بمكان إبقاء القطاع الصناعي على علم بمجريات الأمور وأن يظل الحوار مستمرا بهدف التعاون على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلى هذه الأسس، أطلقت الحكومة الألمانية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، عملية فيسبادن التي تركز على مشاركة القطاع الخاص في السياق المحدد المتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد استضافت حتى الآن أربعة مؤتمرات دولية رئيسية لتوعية قطاع الصناعة منذ عام ٢٠١٢. فبينما كان القصد من مؤتمر عام ٢٠١٢ تعزيز الشراكة بين الحكومات والصناعة بوجه عام، فإن مؤتمر عام ٢٠١٣ ركز على جوانب تفصيلية من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مجال الأمن البيولوجي، وسعى مؤتمر عام ٢٠١٤ إلى بحث استراتيجيات الإدارة التي تنفذها الشركات لضمان الامتثال لضوابط عدم الانتشار.

وعُقد مؤتمر فيسبادن عام ٢٠١٥ تحت عنوان ”مشاركة القطاع الخاص في الضوابط التجارية الاستراتيجية: توصيات للعمل بنهج فعالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) – مساهمة في الاستعراض الشامل الذي ستجريه في عام ٢٠١٦ لجنة القرار ١٥٤٠“. وركز المؤتمر بشكل خاص على المساهمة في الاستعراض الشامل الذي ستجريه لجنة القرار ١٥٤٠ عن طريق تجميع النهج الفعالة ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سواء من خلال إعادة النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات السابقة

أو بتلخيص ردود الفعل على الاتجاهات والتحديات الجديدة. وتشكل النتائج المرفقة بهذا التقرير مساهمة في تفعيل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦

يُتوخى من الاستعراض تقييم التقدم المحرز في التنفيذ منذ الاستعراض السابق الذي أُجري في عام ٢٠٠٩ وتقديم توصيات إلى لجنة القرار ١٥٤٠ بشأن تدابير أو خطوات إضافية من شأنها أن تخدم المصلحة المشتركة، أي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الجهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. وبينما تلتمس اللجنة أفكارا من جهات عديدة لإجراء استعراضها الشامل، فإن مساهمة ألمانيا قد تساعد في تهيئة سبل أفضل وأكثر ملاءمة للعمل مع القطاع الصناعي والجمهور وإبلاغهما بشأن التزاماتهما الناشئة عن القوانين الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار.

٢ - مؤتمر فيسبادن الرابع

جريا على المعهود في عملية فيسبادن، اجتمع في مؤتمر عام ٢٠١٥ الذي تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في الضوابط التجارية الاستراتيجية ممثلو القطاع الخاص والهيئات التنظيمية لتشجيع المناقشة وتبادل الممارسات الفعالة. ونُظم المؤتمر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بدعم مالي من حكومتي جمهورية كوريا والولايات المتحدة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وقدم المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات الدعم اللوجستي وإسهامات ذات شأن.

ومَثلت أغلبيةُ المشاركين البالغ عددهم نحو ٧٠ مشاركا جمعيات ومبادرات من قطاع الصناعة، إضافة إلى مؤسسات عالمية تعمل في شتى القطاعات وفي عدة بلدان. ومن المشاركين الآخرين خبراء في مجال الامتثال للضوابط وممثلون لعدد من المنظمات الدولية المعنية والسلطات الحكومية والأوساط الأكاديمية. وشهد المؤتمر الذي دام يومين مناقشات اتسمت بالحيوية وعروضا كان القصد منها تعزيز التعاون بين قطاع الصناعة والهيئات التنظيمية لتحسين الحوار مع قطاع الصناعة في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأكد المتكلمون أن عملية فيسبادن تساعد على إذكاء الوعي بالحاجة إلى إشاعة المعرفة بمبدأ عدم الانتشار على الصعيد العالمي. ففي زمن التهديدات والهجمات الإرهابية، مثل ما وقع في باريس، أصبح العمل بنهج موحد وشامل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الجهات من غير الدول أمرا ملحا أكثر فأكثر.

وكان من الأهداف الرئيسية تحديد العناصر الأساسية لممارسات الامتثال الفعالة في قطاع الصناعة عن طريق إدراج نتائج المؤتمرات السابقة. ومن مواضيع التركيز الأخرى تحديد العناصر الرئيسية للإجراءات التنظيمية الفعالة من منظور قطاع الصناعة. وأجرى المشاركون مناقشات بناءة تناولوا فيها مستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخطوات العملية التي يتعين اتخاذها في هذا الاتجاه لتحقيق الكفاءة في الأمد الطويل. وتضمن مؤتمر فيسبادن الرابع مناقشات عملية بشأن كيفية تعزيز هذه الشراكة والكيفية التي يمكن من خلالها تيسير إدارة الامتثال في مختلف القطاعات الصناعية.

وكان من أهداف المؤتمر أيضا مناقشة جدوى وقيمة إقامة شبكات للصناعة والقطاع الخاص. وكانت المؤتمرات السابقة قد شددت على ضرورة تعزيز ما يتصل بعدم الانتشار من جهود تُبذل لتبادل المعلومات بين ممثلي قطاع الصناعة، لأن هذا التبادل – رغم المنافسة التجارية – في مصلحة جميع الفاعلين في القطاع الخاص.

وفي الختام، اتفق المشاركون على فكرة مواصلة بل وتكرار عملية فيسبادن. ولهذه الغاية، أعلنت جمهورية كوريا أنها تعتزم استضافة اجتماع إقليمي يُعقد في سيول، على نفس منوال عملية فيسبادن، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣ – وقائع المؤتمر

٣-١ مستجدات الاتجاهات الدولية والتطورات الجديدة في مجال الضوابط التجارية الاستراتيجية

قدم ممثلون حكوميون من ستة أسواق تصديرية هامة (ألمانيا وبولندا وجمهورية كوريا والمكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية) لمحات عامة عن التطورات التي شهدتها دولهم، ولا سيما فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية وإجراءات الترخيص. وركزت المناقشات على الوكالات المعنية التي تعمل في مجال إصدار التراخيص، والآجال الزمنية لتجهيز طلبات الترخيص، وتحديث قوائم المراقبة، وإمكانيات تبسيط الإجراءات، وأهمية الأدوات الإلكترونية، مثل الحلقات الدراسية الشبكية. وعلاوة على ذلك، شدد ممثلو تلك الدول على أهمية التعاون بين القطاعات الصناعية وعلى أهمية التواصل مع قطاع الصناعة. وأقروا بأن وجهة نظر القطاع الصناعي ضرورية عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات التشريعية.

ذلك أن دعوة قطاع الصناعة إلى إبداء التعليقات على أي مشروع تشريعي جديد وأخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإطار التشريعي النهائي. ورحب ممثلو قطاع الصناعة بهذه المبادرات التي تطلب وجهات نظرهم، وأعربوا عن

حرصهم المسبق على تحقيق التوازن في أي إطار تشريعي بين مراعاة مصالح الصناعة وسد منافذ الانتشار.

وسلم المشاركون في المؤتمر بأنه من أجل ضمان تكافؤ حقيقي في الفرص، من اللازم مواءمة اللوائح التنظيمية على الصعيد العالمي، ولا سيما من أجل منع الشركات من ''شراء التراخيص'' في بلدان معروفة بضعف إطارها التشريعي. ورحب جميع المشاركين في المؤتمر بهذا المحفل باعتباره فرصة لملاقاة الهيئات التنظيمية والمناقشة معها. وأوصى المشاركون بالإبقاء على هذه الصيغ في المستقبل ما دامت تتيح فرصة لتبادل الآراء والاطلاع على المستجدات وتحفز الشركات بقوة على إرسال ممثليها إلى المؤتمرات المعنية بالقرار ١٥٤٠.

٢-٣ تأملات في دور القطاع الصناعي في مكافحة الانتشار

ألقى المشاركون الذين يمثلون مختلف القطاعات الصناعية الضوء على أهمية التعاون مع الحكومات من أجل النجاح في المضي قدما في مكافحة الانتشار. وذكروا الهيئات التنظيمية أيضا بأن قطاع الصناعة يدرك تماما أهمية المسألة المطروحة، وهو على استعداد للاضطلاع بدور فعال. غير أن تهيئة بيئة تشريعية وإدارية موثوقة أمر أساسي وأحد المتطلبات الرئيسية التي تنادي بها معظم الشركات. فإصدار الهيئات التنظيمية للتراخيص، على سبيل المثال، يجب أن يتم ضمن أطر زمنية معقولة ويمكن التنبؤ بها، لأن الوقت عامل بالغ الأهمية في مجال التصدير.

وشدد المشاركون على ضرورة زيادة التثقيف والتوعية. واقترحوا أن تقيم كبريات المؤسسات شراكات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين نقل المعارف. وأبرزوا أن إرساء ثقافة الامتثال داخل الشركات عامل رئيسي للنجاح. ويجب على الإدارة العليا لأي شركة أن تجسد هذه الثقافة وتستوعبها، ويجب أن تنشرها الإدارة الوسطى بصورة مقنعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحفيز الشركات على تبادل أفضل الممارسات. وإذا لم يتسن التبادل بين الشركات، لأسباب أمنية، فمن الحلول الممكنة التبادل مع الجامعات.

وغالبا ما تكون كبريات الشركات أكثر استعدادا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن المؤكد إذن أن التمويل يشكل عاملا مهما. ولا بد من ثقافة امتثال مستدامة؛ وينبغي أن تكون كل شركة مجبولة عليها، إن لم تكن فعلا في صميم الأعمال التجارية العالمية نفسها.

٣-٣ تحديد توصيات بشأن سبل تيسير وتعزيز الوفاء بالالتزامات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

خلال هذه الدورة، عقدت ثلاث حلقات لمناقشة مسألة إدارة مخاطر الانتشار عن طريق إدارة الشركات وتناول المستجدات بشأن هذه المسألة. وفي حلقة النقاش الأولى، تم تحديد ممارسات للامتثال الفعال في الأوساط الصناعية. وفي حلقة النقاش الثانية، نوقش مسألة ما تتوقع الأوساط الصناعية أن تقوم به السلطات. وترد النتائج المفصلة المنبثقة عن حلقتي النقاش مجمعة في الضميمتين الأولى والثانية. أما حلقة النقاش الثالثة، التي ضمت أربعة متكلمين، فحاولت تحديد الاتجاهات والتحديات الجديدة في مجال الضوابط التجارية الاستراتيجية وإدارة الامتثال. والاتجاهات والتحديات التي طُرحت في حلقة النقاش هذه مستمدة من قطاعات مختلفة، هي: الشركات المعنية بمناولة المواد ذات الاستخدام المزدوج، وقطاع النقل والقطاع المصرفي. وترد النتائج المفصلة المنبثقة عن هذه المناقشة مجمعة في الضميمة الثالثة.

واتفق المشاركون على أن هذه الاتجاهات والتحديات يتعين معالجتها بمزيد من التفصيل في المستقبل، سواء من جانب فرادى الحكومات أو في سياق أعم، وذلك هو الأفضل، من أجل إيجاد حلول عالمية شاملة. وعلاوة على ذلك، اقترح أن تقدم لجنة القرار ١٥٤٠ توجيهات إلى الحكومات فيما يخص أهم الاتجاهات والتحديات التي ذكرت في حلقة النقاش هذه.

٣-٤ تحديد الشراكة: خطوات عملية لمواصلة الحوار مع الأوساط الصناعية وكيفية التماس المشورة من القطاع الصناعي

في الجلسة الختامية، عقدت حلقتان لمناقشة مستقبل عملية فيسبادن. ولا يزال التنفيذ الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل صراحة الأوساط الصناعية، شاغلا هاما للحكومة الألمانية، ولهذا السبب يجب مواصلة عملية فيسبادن. ومن ثم، فإن الحكومة الألمانية مستعدة لمواصلة هذه العملية واستضافة مؤتمرات أخرى أو المشاركة في استضافتها.

وينبغي أن تنعقد هذه المؤتمرات في فيسبادن وفي الخارج وبالتعاون مع الدول الأخرى من أجل زيادة التركيز المواضيعي والإقليمي مع تيسير الحوار بين الأوساط الصناعية أيضا.

حلقة النقاش ١: الشبكات

تهدف مؤتمرات فيسبادن إلى إتاحة منتدى عالمي وتعاوني للمناقشة يمكن الدوائر الصناعية والرابطات والشركات المعنية من تبادل تجاربها وممارساتها الفعالة ولمناقشة التحديات. وقد اعتبرت جميع المؤتمرات السابقة ضرورة تعزيز تبادل المعلومات ذات الصلة بعدم الانتشار بين ممثلي الأوساط الصناعية، وهو تبادل يخدم مصالح جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، على الرغم من المنافسة التجارية. ولذلك، طرح أعضاء فريق النقاش فكرة إنشاء شبكة عالمية لامتثال دوائر الصناعة تكون بمثابة منبر للتبادل بين ممثلي هذه الدوائر وبين هؤلاء الممثلين والهيئات التنظيمية الوطنية، واقترحوا نماذج مختلفة.

ورأى المشاركون أن شبكات الامتثال يمكن أن تكمِّل مؤتمرات فيسبادن والمحافل الدولية الأخرى بتشكيل شراكة تمثل مباشرة الأفكار والإسهامات المقدمة من الأوساط الصناعية والقطاع الخاص. وستكون إقامة شبكة داخل القطاع الصناعي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها جهات من غير الدول في شكل مبادرات للقطاع الخاص ستكون قيمة جدا. وفي هذا الصدد، يمكن أن تؤدي الشبكات دورا هاما باعتبارها إسهامات من المجتمع المدني لدعم جهود الدول الأعضاء، وتيسير تبادل أفضل الممارسات بين مختلف القطاعات في برامج الامتثال وتمكين كبريات المؤسسات من إقامة شراكات مع المؤسسات الصغيرة لتعزيز امتثالها. وأخيرا وليس آخرا، يمكن أن تساعد شبكات الصناعة في تحسين فهم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذه عن طريق الاضطلاع بدور أكبر في العملية.

حلقة النقاش ٢: الهيكلة الإقليمية

كان مؤتمر فيسبادن الرابع يرمي بالتحديد إلى المساهمة في الاستعراض الشامل الذي تجريه اللجنة ورسم طريق المضي قدما في التعاون مع قطاع الصناعة. ففي العالم مناطق وقطاعات صناعية محددة تواجه تحديات مختلفة، وينبغي أن تأخذ عملية فيسبادن هذه المناطق وهذه القطاعات بعين الاعتبار في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح المشاركون تكرار عملية فيسبادن على الصعيد الإقليمي حتى يتسنى التركيز على الاحتياجات والظروف الخاصة بمنطقة معينة أو صناعة محددة. وأعلنت جمهورية كوريا اعتزامها استضافة مؤتمر على غرار عملية فيسبادن في سيول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، عرضت مبادرات أخرى على غرار عملية فيسبادن. ورحب المشاركون بهذه الجهود الإقليمية باعتبارها وسيلة لمواصلة العمل الذي بدأته عملية فيسبادن.

الضميمة الأولى

العناصر الرئيسية لممارسات الامتثال الفعال في القطاع الصناعي التي ينبغي للشركات أن تعمل بها

١ - القيادة وحوكمة الشركات (الثقافة/السياسات)

- تشكل القيود الذاتية والأخلاقيات عاملا حاسما في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل
- ضرورة الوعي والمسؤولية على مستوى رفيع في الشركات
- التزام الإدارة/بيان السياسة العامة للإدارة العليا
- المسؤولية الاجتماعية لا تُفوض ولا تُسند إلى جهات خارجية، حيث إن المساهمة الفردية مهمة في كل مكان
- يجب إبراز الفوائد الإضافية التي تعود على الشراكات من تدابير الامتثال المتصلة بمراقبة الصادرات (مثل أولوية المعلومات وحماية الدراية الفنية، وما إلى ذلك)

٢ - تحديد نطاق المتطلبات التنظيمية

- نقطة الانطلاق: التقييم الدقيق لنطاق المتطلبات التنظيمية
- ضرورة إدراك الأنظمة ذات الصلة في جميع البلدان التي تطبق فيها (أوسع نطاق ممكن من التغطية القانونية/أكبر قاسم مشترك ممكن) بما في ذلك المتابعة بشأن التراخيص والأذون التي يتم الحصول عليها والاحتفاظ بالسجلات المناسبة
- مزايا الحلول العالمية وعلى نطاق المجموعات
- وجوب أن يكون نطاق الامتثال شاملا: استيراد وتصدير وإعادة تصدير السلع والتكنولوجيا والبرامجيات والخدمات والمعاملات المالية

٣ - الهيكل التنظيمي وتسلسل المسؤولية

- الحاجة إلى موارد بشرية كافية
- تعيين كبير موظفين لمراقبة التصدير
- إنشاء منظمة معنية بالامتثال ومنحها الوقت/السلطة/الموارد/صلاحيات واضحة

- تحديد أدوار/مسؤوليات واضحة من خلال مبادئ توجيهية وتوصيفات للوظائف – وإبلاغ هذه القواعد داخل الشركة
- وضع مبادئ توجيهية خطية وإتاحتها في الشركة – طلب التوجيه عند الاقتضاء
- تكنولوجيا المعلومات عنصرا أساسي
- وجوب تكييف ممارسات الامتثال المعمول بها في القطاع مع فرادى الشركات من حيث نطاقها وحجمها

٤ – العناية الواجبة في المعاملات

- التحقق من التصنيف من حيث القابلية للتصدير قبل تصدير أي منتج أو برنامج حاسوبي أو خدمة أو تكنولوجيا لتحديد بما إذا كان يلزم الحصول على إذن لذلك
- فحص المعاملات في ضوء جميع القواعد المنطبقة (التقيد بالمتطلبات القانونية الوطنية والدولية)
- فحص العملاء/''اعرف عميلك''/اعرف مؤسستك
- رصد علامات الإنذار بدقة ''الرايات الحمراء''
- اتبع إجراءات عمل مؤسستك لضمان تحديد الولاية القضائية والتصنيف قبل التصدير
- كفالة الامتثال في جميع الوحدات المعنية في الشركة لإجراءات الترخيص والتقارير وحفظ السجلات
- دعم نظام مراقبة الصادرات عن طريق التجهيز الإلكتروني للبيانات

٥ – الوثائق والمحفوظات

- تحديد فترة الحفظ الآمن
- تحديد نطاق الوثائق
- تكنولوجيا المعلومات الداعمة

٦ – التدريب ومسائل الموارد البشرية

- هام: اختيار الموظفين/المهارات؛ خبرة الموظفين ومعارفهم

- تدريب جميع الموظفين المعنيين: عقد حلقات دراسية لامتثال الموظفين، التدريب الداخلي للموظفين المعنيين بالتشغيل
- عقد حلقة دراسية للتوعية العامة بشأن مراقبة الصادرات لبقية الموظفين

٧ - الرصد ومراجعة الحسابات

- النص على عمليات تدقيق ومراقبة لسير العمل داخل الشركة
- النص على إجراءات تصحيحية وإجراء مراجعة لممارسات امتثال الصناعة على أساس منتظم
- النص على الإحالة إلى المستويات العليا/الإبلاغ عن المخالفات

الضميمة الثانية

العناصر الرئيسية لتعاون الحكومات وتواصلها بفعالية مع القطاع الصناعي

١ - تنقيح التشريعات وفقا لاحتياجات المؤسسات التجارية

- تحتاج المؤسسات التجارية والإدارة إلى أحكام قانونية جيدة متماسكة يمكن تطبيقها، يسهل فهمها وتوفر مستوى معقولا من الضبط (''توخ التبسيط'')
- اللوائح المتصلة بمراقبة الصادرات ينبغي أن تعكس واقع النظم ونماذج الأعمال التجارية والعمليات وتأخذها في الاعتبار. وينبغي أن تكون التشريعات (وتنفيذها) مناسبة ومراعية للمخاطر
- التنفيذ الفعال واليقين القانوني أمران حاسمان: ضرورة إسناد المسؤوليات بشكل واضح إلى كل جهة من الجهات الفاعلة - سلطات مراقبة الصادرات والتجارة والصناعة والمؤسسات المالية، وما إلى ذلك
- تحتاج الشركات إلى إدارة جيدة، أي إلى إجراءات تنفيذ سريعة وموثوقة وشفافة
- لا بد من إطار قانوني متين وإجراءات متفق عليها لتبادل البيانات الحساسة المتعلقة بالمشتريات/المحاولات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسة)
- يجب نشر التشريعات ويجب أن يسهل الاطلاع عليها - والأفضل أن تكون بلغات مختلفة. تجنب تقديم منشورات غير موحدة، وتقديم صيغ موحدة للتشريعات (مثل قوائم الجزاءات)؛ ويجب أن تكون المعلومات المقدمة إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية معلومات يمكن التعويل عليها في اتخاذ القرارات
- تقتضي سلسلة الإمداد العالمية قواعد مشتركة ومنسقة: إلغاء الأنظمة المتناقضة والمتعارضة؛ ومواءمة قواعد التفسير بين الولايات القضائية؛ ومواءمة اللوائح وقوائم المراقبة؛ وتبسيط نظام القواعد التنظيمية بحيث يفي بالغرض؛ وتجنب استخدام العبارات غير المحددة (وإلا فلا تتاح فرص متكافئة، بل يكون هناك خطر التفاوت في الأسواق وخطر المعاقبة على سوء التفسير)
- النظر في وضع قواعد موحدة أكثر، وربما معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
- مراعاة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تحتاج إلى نهج مختلفة

- معالجة الثغرات الموجودة في الإطار التنظيمي الدولي: حيثما وجدت أوجه قصور يمكن معالجتها عن طريق التعاون الدولي
- النظر في إمكانية إقامة نظام مشترك وعام لتصديق الموردين والبائعين والمصنعين ومشغلي المرافق/الاعتراف المتبادل ببرامج إدارة الأمن
- ينبغي للمنظمات الدولية (بما في ذلك لجنة القرار ١٥٤٠) أن تهيئ فرصا أفضل للتعاون الإقليمي وتبادل الممارسات الفعالة
- يمكن للجنة القرار ١٥٤٠ أن تساعد على تجميع نماذج من التشريعات والأنظمة والمبادرات الطوعية وإدراجها في الموقع الشبكي

٢ - المشاركة الفعالة من جانب الصناعة

- من الضروري إجراء حوار منتظم وتبادل المعلومات مع السلطات الحكومية لمناقشة التطورات في التشريعات والممارسات الراهنة
- يجب تعزيز آليات التشاور بين الحكومات والصناعة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بوضع لوائح تنظيمية، وتمكين الصناعة من التعليق على المفاهيم الجديدة، واختبار المفاهيم الجديدة مع الصناعة قبل تنفيذها
- مفيد: المشاركة في جلسات الاستماع للخبراء، والقدرة على تقديم مذكرات خطية وورقات موقف/المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية وما إلى ذلك
- مواصلة إطلاع دوائر الصناعة على التغييرات القادمة
- العمل مع دوائر الصناعة بشأن المسائل المتعلقة بالصناعة/''التقاسم علامة العناية'' - يمكن للسلطات الحكومية والجهات الفاعلة الصناعية أن تشكل شراكة قائمة على الثقة

٣ - المكافآت

- الامتثال مجزٍ في حد ذاته - ولكن يمكن للحكومات أن تضع برامج تشجع على مكافحة المشتريات غير المشروعة
- التدابير الإلزامية غير التدابير الطوعية (مثل: مدونات قواعد السلوك) - ينبغي للسلطات أن تعترف بمبادرات الامتثال الطوعي التي تتخذها دوائر الصناعة وتثني على إنجازات الصناعة من حين لآخر
- ينبغي أن تكون العقوبات والغرامات آخر ما يُلجأ إليه

الضميمة الثالثة

الاتجاهات والتحديات الجديدة في مجال الضوابط التجارية الاستراتيجية كما حددها الأوساط الأكاديمية والصناعية

١ - سلاسل الإمداد (عبر الحدود)

- سلاسل الإمداد العالمية معقدة وبالتالي لا بد للحكومات أن تتكيف (بسرعة) مع التغيرات المتطورة في التكنولوجيا والاتجاهات الأخرى المقبلة
- ضرورة مواءمة التشريعات وتفسير القوائم؛ في بعض الأحيان تشترك أكثر من عشرة بلدان في سلسلة الإمداد نفسها
- النقل غير المادي للتكنولوجيا لا يشكل تحديا جديدا في الحقيقة ولكنه لا يزال مهما (نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الفرعية، أو الوصول إلى الشبكة الداخلية، أو الحوسبة السحابية، أو مواقع الخوادم الحاسوبية، أو تكنولوجيا نقل البيانات المجزأة، أو تكامل النظم، ونحو ذلك): عدم وجود توجيهات بشأن هذه المسائل

٢ - الأعمال المصرفية

- الحاجة إلى توجيهات بشأن كيفية التعامل مع الجزاءات المالية: إسناد مسؤوليات واضحة إلى كل جهة من الجهات الفاعلة، ووضع قواعد واضحة، وكفالة اليقين القانوني
- يجب أن تكون النظم القانونية متوافقة مع غيرها من النظم القائمة أصلا في القطاع المصرفي
- نقطة أساسية: لا تُعنى المصارف إلا بالمعاملات المالية وليس بمعاملات السلع

٣ - التكنولوجيات الجديدة

- هناك غياب واضح لضوابط رقابة دولية على الطباعة الثلاثية الأبعاد/التصنيع الجمعي قد يشكل تهديدا حقيقيا في المستقبل
- الطائرات أو المركبات المسلحة بلا طيار بصفة عامة تشكل اتجاها جديدا لا بد فيه من وضع ضوابط أكثر فعالية
- التكنولوجيا الأحيائية: يصبح إنتاج المنتجات البيولوجية الاصطناعية أسهل؛ لا حاجة إلى مختبرات، بل إلى زيادة الرقابة وتحسينها

الضميمة الرابعة

قائمة المشاركين

الدول والسلطات الحكومية

ألمانيا (وزارة الخارجية الاتحادية، والمكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات)، والهند (وزارة الخارجية)، والمكسيك (وزارة الاقتصاد)، وبولندا (وزارة الخارجية)، وجمهورية كوريا (المعهد الكوري للتجارة الاستراتيجية، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة والصناعة والطاقة)، والولايات المتحدة الأمريكية (وزارة التجارة، وزارة الخارجية).

المنظمات الدولية والإقليمية

أمانة الجماعة الكاريبية، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولجنة القرار ١٥٤٠، وفريق خبراء لجنة القرار ١٥٤٠، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية.

الشركات والجمعيات الصناعية

مجموعة Airbus Defence and Space GmbH، و AREVA، و DHL، و Ericsson AB، والرابطة الأوروبية للمصارف العامة، واتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، والاتحاد الدولي لرابطات وسطاء الشحن، وشركة Flextronics International (بولندا)، و General Electric Company، والمجلس الهندي للصناعات الكيميائية، و GenoTec GmbH، و Technologies AG Infineon، و Linde Material Handling GmbH، و Lufthansa Technik AG، و Merck KGaA، و Oerlikon Leybold Vacuum، و Rolls-Royce، و Royal Philips International، و Siemens AG، و Toshiba Corporation، و TradeSecure LLC، و United Technologies Corporation، وVerband der Chemischen Industrie.

الأوساط الأكاديمية ومجمعات الفكر وغيرها من الكيانات

مركز آسيا والمحيط الهادئ لامتثال القواعد التجارية وأمن المعلومات، والمختبر الوطني لشمال غرب المحيط الهادئ، ومركز ستيمسون، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.